

بلاغ هام

2022/11/29

اجتمع مكتب الودادية بتاريخ 2022/11/25 . وبعد دراسته لمختلف المستجدات. وتحليله لمختلف المعطيات المرتبطة بوضعية الودادية ، ووضعية المشروع ، وموقف الادارة ، وتساولات السادة المنخرطين وانتظاراتهم.

ورفعا لكل لبس أو مغالطة، وترفعنا عن كل المزايدات والمواقف الانفعالية، والشكاية الجنحية المقدمة من طرف البعض ضد المكتب بغاية الزج بهم في السجن؟! فإن المكتب يتحمل كل هذه الإكراهات بمسؤولية، ونضالية عالية، لكنه ينبه بأنه ليس مسؤولا عن كل التصرفات والسلوكات التي يأتيها البعض، والتي كان لها وقد يكون لها تأثير على موقف الادارة تجاه الودادية ومشروعها السكني لذا فإن المكتب وبكامل المسؤولية التاريخية يوضح مايلي :

★ يؤكد المكتب ماورد في بلاغه الأخير بتاريخ 2022/11/05 .

★ ويؤكد المكتب من جديد وبقوة وبكل يقينية بل ويرفع التحدي في التصريح.

★ بأن الودادية قد اكتسبت حقها المشروع في انجاز أشغال التجهيز لمجموعتنا السكنية بقوة القانون اعتمادا على المادة 8 من القانون رقم 25/90 المتعلق بالتجزينات والمجموعات السكنية والذي ينص بوضوح على أنه (اذا كانت الاغراض المخصصة لها الاراضي المحددة في تصميم التنطيق أو تصميم التهيئة فإن سكوت الادارة يعتبر بمثابة الإذن في القيام بالتجزئة عند انصرام أجل ثلاثة أشهر من تقديم طلب احداثها) وهذا ما أكدت عليه عدة قرارات وأحكام للقضاء الإداري ومن ذلك القرار الهام الصادر عن محكمة الاستئناف الادارية بالرباط رقم 6253 الصادر في 2016/12/27 في الملف عدد 2016/7205/639 في قضية ورثة الكتاني ضد ولاية جهة فاس - مكناس . (يملك المكتب نسخة من

هذا القرار القضائي النهائي، وكذا أحكاما وقرارات أخرى في الموضوع)

★ لقد أكد المكتب ويؤكد من جديد قراره بعقد الجمع العام ريثما يحضر شروط نجاحه، بإتمامه إجراءات تفعيل الإذن بانجاز البدئ في أشغال التجهيز ، وإعداد الشروط المادية والأدبية والتعبئة لحضور أكبر عدد من المنخرطين ، فليس عقد جمع عام لوداديتنا بالأمر البسيط ، فنحن مطالبين بمتابعة الاجراءات والآجال بخصوص بداية أشغال التجهيز بعد اشعارنا للإدارة دون اي رد ؟ وبالتالي فلا يمكن ايقافها للتحضير لعقد جمع عام لن نقدم له نتيجة محددة ومفصلة بما وصلنا اليه كمرحلة اساسية في مشروعنا.

★ نذكر ونؤكد للجميع بأن المكتب الحالي مازالت صلاحيته ممتدة ولا أحد من خارج الودادية أو داخلها يمتلك الحق القانوني في المنازعة في ذلك بالتنكر لتمثيلته للودادية قانونيا وذلك باعتبار التدابير الاحترازية لكوفيد 19 والتي مازالت سارية والتي بمقتضاها تمنع التجمعات العمومية التي تضم عددا كبيرا من الاشخاص مع العلم أن عدد منخرطي الودادية لحد الآن هو 330 منخرطا. ومن جهة أخرى فإن مشروعية



المكتب من الجمع العام وتبقى له هذه المشروعية إلى حين انتخاب مكتب جديد من طرف جمع عام قانوني. اما بدعوة من المكتب. أو بطلب من ثلثي الاعضاء المنخرطين، طبقا للقانون الداخلي الملزم للجميع منخرطين وسلطات ادارية.

★ ان المكتب الحالي مكون في أغلبه من الأعضاء المؤسسين للودادية ، وأغلب المنخرطين انتموا إليها بحكم ثقتهم في هؤلاء ولذلك فإن المكتب حريص على أن يكون مخلصا لهذه الثقة، والامانة . وذلك بتحقيق النتيجة المطلوبة وفي نفس الوقت فإن كل أو أغلب أعضاء المكتب ليست لديهم اية رغبة في الاستمرار في المسؤولية بعد عقد الجمع العام المقبل.

★ يناشد المكتب كافة المنخرطين بالتخلي بروح المسؤولية واليقظة في هذا الظرف الدقيق الذي يتطلب وحدة الصف والروح الجماعية لحماية حقنا المشروع والمكتسب كما أوضحناه سابقا. وبالتالي تأجيل خلافاتنا التي تبقى ثانوية أمام ما علينا القيام به الآن جميعا في وحدة مترابطة لتفعيل حقنا المشروع والمكتسب. ويبقى الجمع العام هو مجال المحاسبة للجميع نعم للجميع

★ ينبه المكتب ويحذر بشدة من خطورة انسياق البعض في الأطروحة الغريبة والجديدة للإدارة التي تنتكر لحقنا المشروع بمبررات واهية . مثل انتهاء صلاحية المكتب ؟ مع أن الرخصة حق للودادية وتصدر في اسمها ، وليس المكتب إلا ممثلا لها ؟ ولماذا لم تمنحنا الرخصة سابقا ؟ ثم إن هذه المسألة هي مسألة داخلية وخاصة بالودادية ، ولا أحد يلزمها بعقد الجمع العام وتجديد المكتب ، فهي حرة. ومستقلة عن تدخل السلطات الادارية ، كما هو مكرس في الدستور وقانون الجمعيات ومنها الوداديات .

★ يهيب المكتب بكافة المنخرطين للتعبئة استعدادا لحماية مشروعنا ، وإعمال حقنا المشروع والمكتسب بقوة القانون في انجاز أشغال التجهيز ، والمكتب يحضر تقنيا لذلك وسيخبر السادة المنخرطين بالخطوات التي يعتزم القيام بها في هذا الإطار قريبا.

★ يقرر المكتب عقد الجمع العام في غضون شهر أبريل 2023 . والتحضير له يهيب بالمنخرطين المعنيين إلى أن يبادروا إلى تسوية وضعيتهم المالية بأداء الأقساط المتخلفة في ذمتهم وكذا واجبات الانخراط السنوية كباقي المنخرطين تطبيقا لمبدأ المساواة بين المنخرطين . وطبقا للقوانين الداخلية لجميع الوداديات والجمعيات. ولذلك فإن حضور الجمع العام مشروط بالادلاء باستدعاء يسلمه مكتب الودادية بعد التأكد من تسوية الوضعية المالية للمنخرط .

مع تحية المكتب لجميع المنخرطين والمنخرطات

